مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر
اسم الكاتب: أ.د. بو حنية قوي، أ. عبد المجيد رمضان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1057
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر

E-governance as a mechanism to improve the performance of local groups in Algeria

الكلمة المفتاحية : الإدارة الإلكترونية، الإدارة المحلية، تطوير الأداء، الجزائر

Keywords: e-administration, Local administration, Performance promotion, Algeria

أ.د. بو حنية قوي

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

Prof. Dr. Bo Hunia Qawi
College of Law and Political Sciences- University Kasdi Merbah, Algerian
E-mail: bouhania2000@yahoo.com

الباحث أ. عبد المجيد رمضان

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

Researcher Abdel-Meguid Ramadan
College of Law and Political Sciences- University Kasdi Merbah, Algerian
E-mail:majiram@gmail.com

ملخص البحث

يستدعي تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر آليات عملية، تتأتّى بالنهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا من خلال تعميم استخدام الإدارة الإلكترونية، حيث تعد وسيلة هامة للرفع من كفاءة الموظفين وتطوير أدائهم. كما أصبحت الحلول الرقمية من الركائز الجوهرية في تطور الإدارة العمومية، وتعتبر الآلية المحورية التي تخدم المواطنين وتحرك عجلة التنمية في المستوى المحلي.

واتجهت جهود الجزائر إلى الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ودمجها في المؤسسات العمومية والإدارة المحلية، بهدف تطوير الوظائف الإدارية والقضاء على البيروقراطية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

ويلمس المواطن درجة من التحسن في أداء الإدارة المحلية، باستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية. لكن الوصول إلى أعلى درجات الرضا، يظل في حاجة ماسة إلى المزيد من أعمال تطوير البنية التحتية (توصيل جميع فروع البلديات بشبكة الألياف البصرية)، وتحسين هياكل الاستقبال، وتطوير أساليب المعاملات الإدارية للموظفين.

المقدمـــــة

يتسم العمل الحكومي في كثير من الدول – من بينها الجزائر – بإجراءاته الروتينية الطويلة، كما يتسم بالبيروقراطية وبالبطء الشديد في طريقة تقديم الخدمات للمواطنين.

ومع تطور التقنيات الحديثة والاهتمام العالمي الكبير بقطاع تكنولوجيا المعلومات، اتجهت الإدارات العمومية في هذا البلد نحو تبني الوسائل الحديثة في العمل الإداري لتحقيق التنمية الإدارية، باعتبار أن الإدارة العامة تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة وتتوجه الى تحقيق الصالح العام، فلا يمكن تصور تحقيق تنمية مع وجود جهاز إداري متخلف.

ويعتبر إدخال تكنولوجيا المعلومات والإعلام الآلي ثورة حقيقية في عالم الإدارة، حيث يتم تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تساعد على الارتقاء بأداء الجهاز الاداري، وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة متناهية.

ويشمل مفهوم الإدارة الإلكترونية نموذجاً جديداً من التعاملات الحكومية وإعادة تعريف العلاقة بين الإدارة والمواطن وهي ليست درباً من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها المتغيرات العالمية، فالموضوع يحمل في ثناياه حرية تبادل المعلومات وتدفقها بين دوائر الحكومة من جهة وبين دوائر الحكومة والمواطنين من جهة أخرى، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الإجراءات وتحسين الخدمة العمومية وتوفير الوقت والتكلفة، مما يساعد على تحقيق التنمية الإدارية كجزء من التنمية الشاملة.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مدى أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر، والمساعي التي بذلت في هذا المجال، والمعيقات التي تحول دون تطوير هذا التطبيق. وقصد الإحاطة الكافية بهذه الموضوعات، نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر؟

وتؤدي هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة أخرى من التساؤلات مفادها:

-ما المقصود بالإدارة الإلكترونية؟

-كيف يمكن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية؟ وما هي معيقات هذا التحول؟

-ما مدى تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر ؟

ولمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات، تم اعتماد خطة بحث تتضمن خمسة محاور أساسية:

أولاً. الإدارة الإلكترونية: المفهوم والأهداف.

ثانياً. التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

ثالثاً. معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية.

رابعاً. رقمنة الإدارة الجزائرية.

خامساً. تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر.

أولاً : الإدارة الإلكترونية: المفهوم والأهداف

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية (*E. Administration*) أو (*Administration électronique*)، من المصطلحات العلمية الحديثة في مجال العلوم الإدارية، حيث تناول مفهومه العديد من المفكرين والباحثين.

فقد عرفها البنك الدولي بأنها "مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنون والمؤسسات مع الحكومة، للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات وزيادة الشفافية وتعزيز دور المجتمع المدني"[١].

وتعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*) بأنها "الاستعمال لتكنولوجيات الإعلام والاتصال خصوصا الأنترنيت كوسيلة تسمح بوضع إدارة بأفضل نوعية"[٢].

وفي مفهوم الباحث "مبارك الزيغام"، فإن الإدارة الإلكترونية هي تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية من طول الإجراءات واستخدام الأوراق، إلى أعمال وخدمات

إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية، باستخدام تقنيات الإدارة، وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق. فهي وسيلة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية ، وليست بديلاً عنها ولا تهدف إلى إنهاء دورها، وهي إدارة بلا ورق إذ تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية. وهي إدارة بلا مكان وتعتمد وسائل الاتصال الحديثة ، كما أنها إدارة بلا زمان، إذ تعمل ٢٤ ساعة / ٧ أيام / ٣٦٥ يوماً في السنة[٣].

وتركز مجمل التعريفات على اختصار الوقت والسرعة في إنجاز المعاملات الإدارية مع تقريب المسافات بين المواطنين ومصالح الإدارة. وعلى ضوء ما تقدم، يمكن أن نعرف الإدارة الإلكترونية بأنها منظومة متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الإعلام الآلي، بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف.

ضمن هذا السياق، يمكن استنباط الأهداف التي تنشدها المصالح الإدارية بتطبيق آليات الإدارة الإلكترونية، وتتمثل خصوصاً في الأهداف التالية:[٤]

- تطوير الإدارة العامة من خلال خفض الأعمال الورقية، وتحسين الخدمات بالتقليل من التنقل، وسهولة وصول المواطنين إلى المعلومات، إلى جانب خفض المصاريف سواء للإدارات أو للمواطنين بتقليص عدد الوثائق والمطبوعات.
- اختصار الإجراءات وربح الوقت بالاستفادة القصوى من الإمكانيات التي تتيحها التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي تسمح بالحصول على إدارة فعالة وسريعة وخدمات ذات مستوى عال.
- إمكانية التواصل الإلكتروني بين المواطنين والإدارة عبر رسائل البريد الإلكتروني، وينتج عن هذا الإجراء تقريب المواطن من الإدارة دون ضغوط المكان والزمان.
- الحد من مظاهر الفوضى داخل المصالح الإدارية، والقضاء على البيروقراطية وما ينجم عنها من آفات كالرشوة والمحاباة.

وتساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري، باعتبارها نمطاً جديداً من الإدارة ترك أثاره الواسعة على المؤسسات ومجالات عملها وعلى استراتيجياتها ووظائفها. وفي الواقع إن التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل في التكنولوجيا الرقمية، وإنما أيضاً إلى البعد الإداري المتمثل بتطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة، وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري والإدارة القائمة على الفريق. وقد ساهمت الثورة الرقمية في إحداث تغيرات عميقة في بيئة العمل وأساليبه، أهمها:(٥)

- الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي.
- الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد.
- الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.
- الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام أو على العاملين إلى القيادة المرتكزة على المزيج تكنولوجيا – زبون.
- الانتقال من الرقابة بمفهوم مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط إلى الرقابة المباشرة الآنية.

ثانياً : التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية :

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، أمر غير يسير، في بداية الأمر خصوصاً في المجتمعات النامية، لأن هذا التحول يتطلب تغييراً عميقاً في الممارسات الإدارية والبيروقراطية، وتحولاً في أسلوب عمل الموظفين والعاملين في المرافق العمومية والإدارية.

وينبغي أن يكون الإجراء الأول، للشروع في هذا التحول، ضرورة توفر إرادة سياسية قصد دعم الهياكل الإدارية وإدخال التغييرات اللازمة على أساليب العمل في الإدارة، حيث ينبغي إعداد برامج وتوفير مستلزمات هذا التحول من مال وعتاد، بالإضافة إلى تكوين العاملين وتحقيق المتابعة المستمرة في مراحل التنفيذ.

وتزامناً مع هذا الإجراء، فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى استعداد تشريعي متكامل، حيث يقتضي تدريب كل الأطراف المعنية بعملية تنفيذ الإدارة الإلكترونية في الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية، والأجهزة القضائية والأمنية؛ والحرص على إصدار التشريعات التي تنظم نشر المعلومات والمحافظة على الأسرار، والتشريعات التي تخص تحديد رسوم الاستخدام الإلكتروني، والتشريعات المرتبطة بتجريم انتهاك سر التوقع الإلكتروني، وتلك المتعلقة بضمان حقوق جميع الأطراف المعنية بالعمل الإلكتروني(٦).

استكمالاً للإجراءات التشريعية، تأتي المتطلبات الأمنية التي تستدعي ضمان وحماية المعلومات، حيث تلجأ الهيئات الإدارية إلى حماية أنظمتها من الاختراق والتجسس والقرصنة، وتأمين أجهزة الحاسوب ببرامج حماية متعددة لحفظ سلامة المعلومات. ولذلك تعمل هذه الهيئات على مراعاة الجوانب التالية:(٧)

- التحقق من المستخدم، بمعنى التأكد من هوية الأطراف المشاركة.
- التصديق والتأكد من المعلومات الالكترونية للأشخاص المعنيين فقط، من خلال الأرقام السرية التي تسمح لهم بالدخول.
- السرية، وعدم إفشاء المعلومات إلى أشخاص أو أطراف غير معنيين بها والمحافظة عليها.

وبما أن الانترنيت هي الوسيلة التي يعتمد عليها في تسيير الإدارة الإلكترونية، فإن المشكلة التي تتعلق بالأمن تزداد حدة في الشبكات، مقارنة بأجهزة الحاسوب المستقلة غير المرتبطة بالشبكات. ما زاد في هواجس المؤسسات الإدارية التي تقوم بتطوير أنظمة التشفير للمحافظة على السرية المتعلقة بخدمات الانترنيت، وتسعى إلى استخدام بعض الوسائل الأمنية كالبطاقة الذكية للتثبت من هوية المواطن، وغيرها من الوسائل الحديثة التي تواكب التقنية الرقمية.

إجمالاً، فإن عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، يستلزم توفير جملة من المستلزمات تتثمل في:

- وجود بنية شبكية تحتية قوية وسريعة وآمن، وقادرة على استيعاب المستجدات في هذا المجال، بحيث يتم ربط كافة مؤسسات الدولة بشبكة معلومات واحدة وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات.
- إعداد نظم معلومات قوية، مع تحويل جميع معلومات الحكومة ووزارتها وإداراتها المحلية الورقية إلى معلومات الكترونية، وتحديد جميع التعاملات بين المواطن وكل مؤسسة وتحويلها إلى تعاملات الكترونية.
- تحضير إطار بشري مدرب على استخدام التقنيات الحديثة، وقادر على القيام بعمليات الدعم الفني المستمر وتطوير النظم المعلوماتية المختلفة.
- وبالمقابل لابد أن يكون المواطنون أو المتعاملون مع الإدارة قادرين على استخدام التقنيات الحديثة وعلى تقديم معاملاتهم عبر الانترنيت أو الهاتف النقال، لذلك وجب توعيتهم بفوائد الإدارة الإلكترونية وأهميتها[٨].

ثالثاً : معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية :

إن تنفيذ آليات الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع، يصطدم بجملة من المعوقات بعضها ذات طابع نفسي وسلوكي يصدر من العاملين، وبعضها الآخر يتعلق بعوامل مادية وتنظيمية:

- يشكل الخوف من التغيير لدى الموظفين بالمصالح الإدارية، العائق الأول أمام التنفيذ السريع والناجح للإدارة الإلكترونية. وينبغي لذلك التحضير المعنوي لهؤلاء العاملين وتحسيسهم بأهمية الانتقال من الوضع القديم للعمل الإداري إلى وضع جديد، يستم بالسرعة والفعالية في الأداء.
- كما قد يترتب على تداخل المسؤوليات وضعف التنسيق بين العاملين في الأجهزة الإدارية، خصوصاً في بداية التنفيذ أحد المعوقات التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية داخل نفس المنظمة.

- لقد أثبتت الممارسات الميدانية أن غياب التشريعات المناسبة، تكون سبباً في عدم تطور الإدارة الإلكترونية واصطدامها بجملة من المشاكل، نتيجة عدم وضوح القوانين التي تتيح إمكانية حل المشكلات العالقة إدارياً أو قانونياً. ما يجعل الجهات المختصة تسارع إلى إصدار التشريعات التي تسد هذا الفراغ القانوني.
- تتطلب الإدارة الإلكترونية، توفير بينة تحتية جيدة من الشبكات والمعدات (*Hardware*)، والبرمجيات (*Software*) ونظم تشغيل قوية (*Operating Systems*) لكن ذلك يتوقف على توفير اعتمادات مالية معتبرة لإنجازها، وبدونها لن تتمكن الدولة من تعميم استعمال الإدارة الإلكترونية بالصورة المثلى في كافة المرافق العمومية، وفي أوسع نطاق جغرافي.
- وتبعاً لنقص الاعتمادات وعدم تنصيب شبكات رقمية نوعية، فإن ذلك سينعكس بشكل مباشر على نوعية الخدمات من خلال محدودية انتشار الأنترنيت وضعف تدفقها. فولوج عالم التحديث والعصرنة، يتطلب توظيف الإمكانيات التكنولوجية الحديثة، وهو ما يجب أن تدركه الجهات المسؤولة بغرض تحسين نوعية الخدمة المقدمة للجمهور.

وبذلك فإن كثيراً من التجارب، في بعض الدول، تشير إلى أن تطبيق الإدارة الالكترونية في مراحلها الأولى لا يمكن أن تزيل كل المصاعب والمشاكل الإدارية والتقنية، لأن الأمر يحتاج إلى تدقيق مستمر ومتواصل لتأمين استمرار تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن مع الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهد، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود خطط بديلة أو خطّة طوارئ في حال تعثّر الإدارة الالكترونية في عملها لسبب من الأسباب أو لسلبية من السلبيات المحتملة لتطبيق الإدارة الالكترونية.

وتتمثل هذه السلبيات خصوصاً في الاختراق الالكتروني، حيث من الطبيعي أن يتعرض الأرشيف الإلكتروني لمخاطر التجسس على الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها. إضافة إلى أن الانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الالكترونية، دون اعتماد التسلسل والتدرج في الانتقال، من شأنه أن يؤدي إلى نقائص وأخطاء في أداء الموظفين.

رابعاً : رقمنة الإدارة الجزائرية :

توجهت الجزائر، مع بداية الألفية الثالثة، في إطار الإصلاحات الإدارية، وأسوة بكثير من دول العالم نحو الدخول تدريجياً في عصر المعلومات، قصد ترقية وظائف المؤسسات الحكومية، ومنظمات الخدمة العمومية، وتبنت إحداث سلسلة من التغييرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن أنشطتها الخدمية، بغية التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية، في سبيل ترشيد الخدمة العمومية.

في هذا السياق، حاولت العديد من القطاعات العمومية الشروع في تطبيقات الخدمة العامة الالكترونية تستهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ويعدّ قطاع البريد والمواصلات أولى القطاعات الخدمية التي شملتها عمليات الرقمنة، قبل أن تتبعها قطاعات أخرى، وذلك ما سنتناوله وفق الآتي:

أ. قطاع البريد والمواصلات: حيث خضع إلى جملة من التحولات في إطار ما سمي بإعادة هيكلة هذا القطاع، وتجسدت في سن قانون جديد للقطاع في أوت ٢٠٠٠، والذي جاء ليحد من احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات. وتم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إدارياً ومالياً، وإنشاء مؤسسات منفصلة ذات مهام متباينة، تتكفل إحداها بالنشاطات البريدية والخدمات المالية والبريدية (بريد الجزائر)، وأخرى بالاتصالات (اتصالات الجزائر)[٩].

وتماشياً مع التطور المحيط بمؤسسة بريد الجزائر، وبالنظر إلى الحجم الضخم للتعاملات مع المواطنين، شرعت المؤسسة في عصرنة هذه التعاملات بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين لتحسين الأداء وتحقيق أفضل النتائج. وتم لهذا الغرض إنشاء آلات وبطاقات السحب الإلكتروني، وإتاحة توفير إمكانية الاطلاع على رصيد الحسابات البريدية الشخصية إلكترونياً.

وقد عملت المؤسسة، إلى سنة ٢٠١٤، على تعميم الأنترنيت في (٣٥٣٣) مكتب بريدي، من أصل (٣٦٣٣) مكتب بريدي موجود بالجزائر. كما بلغ طول الألياف البصرية

المنجزة إلى غاية الثلاثي الأول من عام (٢٠١٥)، مقدار (٦٦٩٥٨ كم)، شملت (١٢٩٦) بلدية من الوطن[١٠].

ورغم محاولة تحسين الخدمات البريدية عبر رقمنتها، غير أن المواطن يصطدم في كثير من الأحيان بمشكل التغطية الشبكية للخدمات التي تقدمها مؤسسة بريد الجزائر، إضافة إلى تعطل الموزعات الآلية للأوراق النقدية، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأفراد.

ب. قطاع العدالة: عمل المسؤولون في الدولة على رقمنة هذا القطاع من خلال تقديم خدمات عمومية إلكترونية، تقوم على تحسين الخدمات العمومية التي يقدمها مرفق القضاء عبر الشباك الإلكتروني، وعلى المعالجة السريعة للقضايا التي تطرح على جهاز العدالة.

ومن بين أبرز الإجراءات التي اتخذها هذا القطاع في صالح المواطنين هو استخراج صحيفة السوابق القضائية والصحيفة رقم (٣) وشهادة الجنسية الجزائرية عبر الأنترنيت، في وقت قصير ومن أي جهة قضائية متواجدة بالتراب الوطني.

وصدر في جانفي (٢٠١٥) القانون المتعلق بعصرنة العدالة الذي يهدف إلى عصرنة القطاع وتكييفه مع التطورات التي تعرفها تكنولوجيات الاتصال والإعلام. كما يهدف إلى إدراج تكنولوجيات الاتصال الحديثة في التعاملات القضائية بغرض الاستغناء التدريجي للدعائم الورقية، إضافة إلى إدراج تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية والاعتماد على التصديق الالكتروني على الوثائق المحررة من قبل وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، مع تجريم الاستعمال غير القانوني للتوقيع الالكتروني[١١].

وبذلك عرف قطاع العدالة في الجزائر قفزة نوعية في مجال تحسين الخدمة العمومية من خلال عمليات العصرنة التي شملته، حيث يعد نظام الإمضاء والتصديق الإلكتروني للوثائق القضائية بمثابة ثورة حقيقية في مجال القضاء وتحسين الخدمة العمومية للمواطن الذي أصبح في إمكانه الحصول على شهادة الجنسية وشهادة السوابق العدلية عبر البريد الإلكتروني. وينتظر أن تتطور هذه الخدمة في مرحلة قادمة لتشمل جميع السندات الإدارية والقضائية ذات الصلة بقطاع العدالة.

ج. قطاع البنوك: ظهرت بعض المبادرات في الجزائر نحو التحول للصرف الالكتروني، التي تقوم على تقديم البنوك للخدمات المصرفية المعهودة من خلال نظام شبكي، انطلاقا من البطاقة المصرفية الالكترونية وبطاقات الائتمان الممغنطة. وشهد هذا القطاع نوعاً من التحسن في المعاملات مع الزبائن في إطار عصرنة الخدمات المالية والانتقال من التعاملات الكلاسيكية إلى التعاملات الرقمية فيما يتعلق بعمليات صرف وإيداع وسحب وتحويل الأموال.

لكن لا تعكس هذه المبادرات مدى الارتياح لدى زبائن هذه البنوك، إذا ما قورنت بالمؤسسات المصرفية في دول أوروبا أو حتى دول الجوار، حيث يشكو المواطنون من عدم كفاءة الشباك الالكتروني، إذ يفضل الأغلبية منهم سحب أموالهم من البنك بالشكل التقليدي، بسبب تعطل جهاز السحب الآلي، أو عدم توفر العملة؛ ما يجعل مظاهر الطوابير والانتظار أمام شبابيك الدفع أو السحب داخل البنوك الجزائرية لا تزال قائمة[١٢].

وتعتبر المنظومة البنكية الجزائرية، رغم السعي إلى رقمنتها، من الأنظمة المتأخرة على الصعيد الدولي والإقليمي، بالنظر إلى التخلف وبطء وتيرة المعاملات المالية، تحت ذريعة إضفاء حماية مالية أكبر للتحويلات، والمحافظة على ممتلكات الزبائن الخواص والشركات. ويؤكد المختصون في النشاط البنكي أن النظام المصرفي في الجزائر من بين أكثر الأنظمة تخلفاً، من حيث ثقل العمليات المالية التي لم تتمكن من تجنيب البنوك التعرض في مناسبات مختلفة لاختراقات أدت إلى ضياع أموال الزبائن، الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات مستعجلة وفعلية لتطوير القطاع الذي تسيطر عليه بنوك عمومية لا تزال محافظة على أساليب تقليدية تجاوزها الزمن، إلى درجة أن المواطن أصبح يفضل اكتناز أمواله في منزله بدلا من فتح حسابات بنكية[١٣].

د. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: حيث عملت مختلف الجامعات الجزائرية على تفعيل تقنيات الإدارة الإلكترونية خلال التسجيلات الجامعية بتوفير خدمات إلكترونية

للناجحين في امتحانات البكالوريا. وتتيح المواقع الإلكترونية لوزارة التعليم العالي والجامعات الجزائرية، للمقبلين على الدراسات الجامعية، التعرف على جميع التخصصات الموجودة، ما يسمح لهم بحسن الاختيار. وتتم العملية بملء وإرسال بطاقة إلكترونية للمعلومات والرغبات، وتخضع إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية، ثم الكشف عن نتائج التوجيه، لتليها مرحلة تأكيد التسجيلات والطعون لمن وُجّه إلى غير رغبته. وتنتهي الإجراءات بالتسجيل النهائي بتسليم الملف الورقي على مستوى الجامعة المعنية.

وقد ترجم توجه المنظومة الجامعية نحو تطبيق الخدمات العامة الإلكترونية للطلبة، تحقيق عدة امتيازات، تتمثل خصوصا في التخفيف من عناء التنقلات وتخفيض التكاليف، وإنهاء ظاهرة الطوابير والانتظار الطويل أمام مكاتب التسجيل، والسرعة والدقة في تقديم الخدمات على الخط.

هـ. قطاع التربية: باشرت وزارة التربية الوطنية خلال الموسوم الدراسي (٢٠١٥/٢٠١٦) برقمنة القطاع من خلال إنشاء موقع إلكتروني وطني يحمل جميع البيانات بما في ذلك المستخدمين والتلاميذ. وتتم العملية بجمع المعلومات على شكل ملفات إدارية ثم إدخالها إلى الموقع بطريقة محمية إلكترونيا من الاختراق.

تعتبر عملية رقمنة قطاع التربية من بين الأهداف الاستراتيجية التي سطرتها وزارة التربية الوطنية وتستهدف في بدايتها التعليم الثانوي في مرحلة أولى، من خلال حجز المعلومات الخاصة بالتلاميذ كالحالة المدنية والحالة الدراسية والحالة الاجتماعية والصحية، وهي عبارة عن أرضية وطنية وقاعدة للبيانات، حيث يصبح لكل تلميذ رقم وطني خاص به، يرجى منها تسيير تمدرس التلاميذ. ويمكن استخراج الشهادة المدرسية والملف الإلكتروني عن طريق الأرضية. كما ستعمل اللجنة المكلفة بالرقمنة على إضافة مقاييس أخرى لتسيير تمدرس التلاميذ على سبيل المثال، ككشوف النقاط ومتابعة غيابات التلاميذ والملف الصحي المفصل للتلميذ[١٤].

وكانت ذات الوزارة قد أتاحت للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية (البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط) بتسجيل أنفسهم عن بعد، والاطلاع على نتائج امتحاناتهم الرسمية من موقع الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات (***ONEC***). كما فتحت مجال الخدمات الإلكترونية للتلاميذ الذين يتلقون دروس التعليم عبر الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (***ONEFD***)؛ إذ يتيح هذا الموقع الخاص للديوان خدمات، تتعلق بإمكانية التسجيل إلكترونيا، وتوفير الدروس المقررة وفق المنهاج التربوي، وإرسال الفروض وتصحيحاتها، يتم تحميلها آليا من الموقع.

خامساً : تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر:

تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد برنامج خاص برقمنة الخدمات الإدارية بالبلديات والدوائر الادارية، من خلال توفير الوسائل التكنولوجية واللوجيستيكية اللازمة في عملية الاتصال والتواصل بين الإدارة والمواطن لإنشاء نظام الإدارة الالكترونية.

وقد شرعت الجماعات المحلية فعلياً منذ حوالي سنة (٢٠١٠) برقمنة جميع وثائق الحالة المدنية، بدء بوثيقة عقد الميلاد رقم (١٢)، التي شرع المواطنون في شتى أنحاء البلاد من استخراجها إلكترونياً من أي بلدية من البلديات. كما تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن ضمن الورشات الكبرى التي باشرت بها الدولة.

أ. تخفيف الإجراءات الإدارية:

حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تقليص عدد الوثائق التي يطالَب بها المواطن في إعداد مختلف ملفاته الإدارية، من (٢٩) وثيقة إلى (١٤)، مع استحداث وثيقتين سميت بالوثيقة المشتركة بين المصالح. وقد صدر في هذا الشأن مرسوم تنفيذي مؤرخ في (١٧ فبراير ٢٠١٤)، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية. [١٥]

وتتكون هذه القائمة من (١٢) وثيقة للحالة المدنية تستعمل في البلديات والمصالح القنصلية ووثيقتين أخريين مشتركتين بين المصالح (الإشعار بالزواج والطلاق والإشعار بالوفاة).

كما تم إلغاء بعض الوثائق مثل الشهادة الشخصية للحالة المدنية، وتقليص عدة وثائق في وثيقة واحدة. ولم يتبق سوى ثلاث وثائق من مجموع الوثائق العشر المتعلقة بالزواج المتضمنة في القائمة السابقة لاستمارة الحالة المدنية التي صدرت بالمرسوم التنفيذي رقم (١٠-٢١١) المؤرخ في (١٦ سبتمبر ٢٠١٠). و تم تقليص عدد الوثائق المتعلقة بالوفاة من أربع وثائق إلى وثيقتين. كما تم تقليص عدد استمارات تسجيل شهادات الولادة من خمس استمارات إلى وثيقتين.

وتشير وزارة الداخلية أن تخفيف عدد استمارات الحالة المدنية، يندرج ضمن الاجراءات التي قررتها السلطات العمومية بتعميم استعمال الإدارة الإلكترونية لمكافحة المماطلات البيروقراطية في الإدارات العمومية. ومن بين هذه الاجراءات التي اتخذت، إنشاء سجل وطني رقمي للحالة المدنية، يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية والبعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية، ويربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية، لا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل[١٦].

وفي نفس المسعى، تم تعديل القانون المتعلق بوثائق السفر لتبسيط الاجراءات الادارية للحصول على جواز سفر بيو متري تم تعميمه عبر كافة الولايات سنة (٢٠١٥)، وتم تمديد مدة صلاحيته من (٥ إلى ١٠) سنوات[١٧].

وبصفة إجمالية، فإن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تصب تطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على الوثائق الإدارية في الوقت المناسب. وتشمل هذه الإجراءات:[١٨]

-إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

-تمديد مدة صلاحية جواز السفر البيو متري من (٥ إلى ١٠) سنوات.

-تقليص عدد الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من (٢٩ إلى ١٤) وثيقة.

-إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية.

-تمديد أجل صلاحية عقد الميلاد إلى عشر (١٠) سنوات بعد ما كان سنة واحدة من قبل.
-إلغاء تحديد أجل صلاحية شهادة الوفاة بعدما كان سنة واحدة من قبل أصبح غير محدد الأجل.
-تكفل إدارة الحالة المدنية (البلديات) بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة بطلبات المواطنين الراغبين في تصحيح الأخطاء المكتشفة في وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم، والقيام بإجراءات تصحيحها عوضاً عنهم، وبالتالي تخليص المواطنين من عناء التنقل بين البلدية والمحكمة.
-تمديد أجل التصريح بالولادات والوفيات بالنسبة للمواطنين القاطنين بالجنوب إلى (٢٠) يوماً بدل من يوم واحد، كما كان معمولاً به من قبل.

ب. صعوبات في تجسيد مشروع "البلدية الذكية":

إن الرقي بواقع الخدمة العمومية، من خلال تطوير وتحسين وتسريع المردودية في أداء الخدمات وعصرنة الإدارة بتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالبلديات، هو هدف تسعى إليه السطات، وحلم يتمنى المواطن الجزائري تحقيقه، في إطار ما يعرف بـ"البلدية الذكية".

وتقضي البلدية الذكية بتوفير كافة الوسائل التكنولوجية واللوجستية اللازمة في عملية الاتصال والتواصل بين الإدارة والمواطن لإنشاء نظام الإدارة الإلكترونية، وضمان توفر قنوات الاتصال من حواسيب وهواتف وشبكة إنترنيت عالية التدفق وأقمار صناعية قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الإدارية والمواطن.

وبرؤية إلى الواقع، يبدو أن تجسيد "البلدية الذكية" وتحسين خدمات الإدارة العمومية ببعض بلديات ومقرات الإدارة بالجزائر، يواجه عدة عقبات تحول دون إنجازه. ويلحظ المواطن في بعض البلديات ضيقاً شديداً في مقراتها، حيث لا تستوعب المواطنين الذين يقصدونها لاستخراج الوثائق اللازمة، بالإضافة إلى غياب الكفاءة المهنية لدى بعض الموظفين. كما تفتقر كثير من هذه الجماعات المحلية إلى الربط بشبكة الإنترنيت أو

انقطاعها بشكل متكرر، ما يحول دون تحقيق مسعى السلطات إلى تجسيد البلديات الذكية في آجال قريبة في الجزائر. كما تشير الأرقام إلى أن ما يقارب (٧٠) بالمائة من بلديات العاصمة – واجهة البلاد – لا تملك موقعاً إلكترونياً من شأنه أن يساهم في تحسين عملية الاتصال بين المواطن ومنتخبيه[١٩].

وبالحديث عن المواقع الإلكترونية للجماعات المحلية، فإن التقديرات تشير إلى (٨٠) بالمائة من بلديات الوطن تفتقر إلى هذه البوابة المعلوماتية. أما البلديات التي تملكها فأغلبها لا يهتم بتفعيلها وتحيينها وطرح الأخبار والأنشطة البلدية التي تهم المواطنين من إعلانات ومستجدات تتعلق بمجالات التنمية والأحوال العامة للمواطنين. ويبقى المواطن رهينة الأساليب التقليدية للاتصال، التي تجبره على التنقل إلى مقر البلدية لمعرفة جديد الإعلانات، ومحاضر مداولات المجالس البلدية، أو عندما يريد طرح انشغاله على رئيس البلدية أو على أحد نوابه، فقد لا يحظى بالاستقبال، خاصة إذا لم تكن الزيارة خلال يوم الاستقبال.

ويستلزم تنفيذ برنامج "البلدية الذكية"، مجموعة من الخصائص والمقومات – حسب رئيس لجنة الاتصال وتكنولوجيات الإعلام بالمجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر – وتقوم على ما يلي:[٢٠]

-توديع عهد الأوراق واستبدالها بالحواسيب الآلية.

-توفر الإدارة على الأرشيف الالكتروني والبريد والالكتروني ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

-التخلص من محدودية المكان بحفظ جميع هذه الخدمات على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

-التخلص من النظم الإدارية الروتينية الجامدة.

-الرقي بالعلاقة التي تربط بين الإدارة والمواطن بتبسيط إجراءاتها الإدارية وتعزيز الشفافية لتخفيض حدة النزاعات الناشبة بين الطرفين في الإدارة الكلاسيكية.

ج. إنجازات في تطبيق الإدارة الإلكترونية في بلديات الجزائر:

وضعت الدولة الخطوة الأولى في طريق العصرنة بافتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر، يوم (١٤ مارس ٢٠١١)، بالمقر الفرعي الإداري لحي ٥٠٠ مسكن بباتنة. البلدية الالكترونية المرتكزة أساساً على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، تسمح بسحب الوثائق الإدارية خلال ثوان فقط، على مستوى الشباك الالكتروني. وهي تقنية تجسد أيضاً إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية، دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية.

وبادرت السلطات، بفضل استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية، إلى إزالة شهادة الميلاد الخاصة (١٢خ) من ملف الحيازة على بطاقة التعريف الوطنية، واستبدالها بشهادة الميلاد العادية رقم (١٢)، وكذا التقليص من مدة دراسة ملفات الحيازة على البطاقة الرمادية إلى يوم واحد في الحالات العادية، وإلى (٢١) يوماً في حالات بيع السيارات ما بين الولايات. كما تم حذف شهادة الجنسية الجزائرية من ملفات تجديد بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، واستبدالها بشهادة ميلاد أو وفاة الأب أو الأم. وتخفيف ملف تجديد رخصة السياقة إلى صورتين شمسيتين، شهادة طبية، طابع ضريبي ورخصة السياقة القديمة.

وضمن مزايا استخدامات الإدارة الإلكترونية، تمت لأول مرة في الجزائر، التسجيلات الخاصة بقرعة الحج لموسم (١٤٣٧هجري / ٢٠١٦ ميلادي)، عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن طريق الانترنت. وستعقب عملية التسجيل الإلكتروني في الموسم الموالي القرعة الإلكترونية عبر جميع البلديات. وقد تمت تسجيلات الراغبين في الحج، في أول تجربة، عن طريق ملء استمارة المعلومات الشخصية التي وضعت في متناول كل مواطن بالغ تجاوز عمره (١٩) سنة.

ومن المزايا الكبرى لهذه العملية، أنها جرت على مدار الساعة وخلال كل أيام الأسبوع، ما أدى إلى تقلص عدد المواطنين أمام الشبابيك عكس السنوات الماضية، باعتبار

أن التسجيل التقليدي لم يلغ، وتم ببلدية الإقامة أو على مستوى أي بلدية أخرى من التراب الوطني بعنوان بلدية الإقامة، خلال أيام وساعات العمل المعتادة.

ومن الإنجازات المسجلة، تسليم أولى بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، يوم السبت (٣٠) جانفي، بالجزائر العاصمة لمجموعة رمزية من الصحافيين والأئمة والفنانين والتلاميذ المترشحين لامتحان البكالوريا، قبل أن توسع العملية إلى بقية المواطنين، حيث تقرر استصدار، بطاقات التعريف البيومترية الخاصة بالتلاميذ المقبلين على اجتياز امتحان شهادة البكالوريا في المرحلة الأولى والبالغ عددهم (٧٠٠) الف مترشح. وستوسع العملية إلى باقي شرائح المجتمع باستعمال المعطيات الخاصة بالمواطنين التي هي بحوزة المركز الوطني لإنتاج السندات والوثائق المؤمنة، لإعداد بطاقاتهم وسيتم الاتصال بهم بصفة تدريجية عن طريق الرسائل القصيرة حتى يتسلموها.

وتنوي وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إعداد ما يقارب مليون بطاقة كمرحلة أولى، ليشمل لاحقاً كل الفئات عبر كامل التراب الوطني، من أجل استبدال أكثر من (٣٣) مليون بطاقة تعريف عادية تدريجياً ببطاقات تعريف بيومترية إلكترونية في أقل من خمس سنوات، بعد تزويد مركزي صنع الوثائق البيومترية والالكترونية بالجزائر والأغواط بالتجهيزات التكنولوجية اللازمة.

وتمتد صلاحية البطاقة البيومترية خمس سنوات للمواطنين البالغين أقل من١٩ سنة، و(١٠) سنوات بالنسبة للمواطنين البالغ سنهم (١٩) سنة فما فوق، وهي بطاقة تتيح للمواطن الاستغناء عن الوثائق الورقية وتسمح له باستعمالها في التسجيل في الجامعات والمدارس والضمان الاجتماعي، كما أنها تعوض الدفتر العائلي. وتسمح أيضاً بتأمين المعلومات الشخصية للمواطن وتفادي التزوير في الوثائق، كما يمكن البطاقة البيومترية تعويض جواز السفر في حال وجود اتفاقات ثنائية مع دول ثانية مستقبلة للجزائريين على أراضيها[٢١].

د. عصرنة المرفق العام :

تنفيذاً لمخطط عمل الحكومة الذي يهدف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية والشفافية، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، منذ سنة (٢٠١٤)، بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة. تهدف مجمل هذه الإنجازات إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية، ومن بين أهمها:[٢٢]

- **رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية به. وقد مكن هذا الإنجاز من:**

-تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.

-تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص (١٢خ) مباشرة عبر خدمة الأنترنيت والحصول عليه من الممثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

-إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل.

- **توفير خدمات إلكترونية من خلال:**

-خدمة جديدة عبر الإنترنت تمكن طالبي جواز السفر البيو متري من متابعة مراحل معالجة ملفاتهم.

وقد سمح تعميم الإدارة الالكترونية على العديد من القطاعات في الجزائر، مع نهاية سنة (٢٠١٥)، بتقليص الملفات وتوفير (٢٠٠) مليار سنتيم سنوياً من ميزانية الدولة. وكانت الإدارة الالكترونية، في بداية تطبيقها في الجزائر، تربط قطاعي الداخلية والعمل والتضامن الاجتماعي، وتم توسيعها بشكل تدريجي لإشراك قطاعات أخرى، من خلال تعميم استعمال

تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية وتحسين العلاقات بين الإدارة والمواطن ومكافحة المماطلات البيروقراطية والمحسوبية.

وترمي وزارة الداخلية في الأفق إلى تطبيق مخطط يقوم على جملة من الإجراءات، وهي: [٢٣]

-استحداث مركز البيانات لوزارة الداخلية والجماعات المحلية يسمح بتخزين كافة البيانات والبرمجيات المعلوماتية الخاصة بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصالح التابعة للقطاع لفائدة المواطنين أو قطاعات النشاطات الأخرى في إطار التعاملات البينية.

-مواصلة الأعمال الرامية الى تجسيد مشروع رخصة السياقة المؤمنة من خلال إنشاء البطاقية الوطنية للحائزين على رخصة السياقة التي تمكن المواطن من استخراج شهادة الكفاءة من أية دائرة عبر كافة التراب الوطني، وإنشاء البطاقية الوطنية للمخالفات المرورية.

-إعداد دراسة وتصور لتجسيد مشروع اعتماد بطاقة رمادية جديدة مؤمنة.

-إعداد بطاقية رقمية من أجل متابعة برامج التنمية المحلية من أجل الوقوف على مدى تقدم تجسيد هذه البرامج ومعرفة العراقيل والصعوبات التي تعترضها"

-تنفيذ نظام معلوماتي خاص بالبلديات للاستفادة من المزايا التي توفرها الإدارة الإلكترونية في تبادل ونقل المعلومات وتسيير الشؤون المحلية، من خلال استحداث بنية تحتية لشبكات التبادل ونقل المعلومات فيما بين الجماعات المحلية وبينها وبين الإدارة المركزية.

الخاتمـــــة

تعتبر الإدارة المحلية – الجماعات المحلية خصوصاً – من أكثر المؤسسات حاجة إلى تغيير أساليبها بما يتناسب مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تبسيط إجراءاتها وتقريب خدماتها من المواطن.

ويتطلب ذلك التوجه الجاد نحو إرساء آليات الإدارة الإلكترونية، والتوعية الاجتماعية بأهميتها وبمتطلباتها، وتوفير التكنولوجيات الملائمة ومواكبة مستجداتها.

ويواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في أجهزة الإدارة المحلية، العديد من التحديات المرتبطة بالتبعية للقرار السياسي المركزي، وضعف الإمكانيات التقنية، ونقص الموارد المالية لتطوير المنشآت والتجهيزات الإلكترونية.

وقد ترتب على بداية تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارات المحلية بالجزائر نتائج إيجابية، سمحت بتسريع الخدمات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والتقليل من مظاهر البيروقراطية. لكن تعظيم هذه النتائج الإيجابية، ويتطلب بذل المزيد من الجهود في مجال تعميم التغطية الشبكية على كافة البلديات وفروعها الملحقة، وتكثيف عمليات تدريب وتأهيل الموظفين بما يتلاءم مع التحولات الجديدة نحو الإدارة الإلكترونية.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

(١) نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ، السعودية، ٢٠٠٤، ص ١٢١.

(2) OCDE, Études de l'OCDE sur l'administration électronique / L'administration électronique: un impératif, 24 novembre 2004, p. 26.

(٣) مبارك الزيغام، الإدارة الإلكترونية المغربية، الحوار المتمدن، العدد ٢٨٧٧، ٠٣ جانفي ٢٠١٠.

(4) OCDE, Op. cit, pp. 30 – 31.

(٥) نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٦) عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحماية الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٨٠.

(٧) ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ص ٤٢٤.

(٨) مبارك الزيغام، مرجع سابق.

(٩) قانون رقم ٢٠٠٠ – ٠٣ المحدد للقواعد العامة المتعلقة بنشاطات البريد والمواصلات، مؤرخ في ٠٥ أوت ٢٠٠٠، الجريدة الرسمية، عدد ٤٨، مؤرخة في ٠٦ أوت ٢٠٠٠.

(١٠) وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، مؤشرات تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، زيارة الموقع يوم ٢٠١٦/٠٢/٢٣، *http://www.mptic.dz/ar/*.

(١١) ينظر: قانون رقم ٠٣ – ١٥ مؤرخ في أول فبراير ٢٠١٥، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، عدد ٠٦، مؤرخة في ١٠ فبراير ٢٠١٥.

(١٢) حيزية. ت، رقمنة القطاع المصرفي تدور في حلقة مفرغة، جريدة الجمهورية، عدد يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥.

(١٣) سعيد بشار، بنوك الجزائر تعيش عصر التخلف، يومية الخبر، عدد يوم ٢٠ ماي ٢٠١٥.

(١٤) أم الخير. س، المكلف بالإعلام بمديرية التربية لولاية معسكر: ضعف تدفق الأنترنت يعيق عملية الرقمنة، يومية الشعب، عدد يوم السبت ١٢ ديسمبر ٢٠١٥.

(١٥) مرسوم تنفيذي رقم ١٤ – ٧٥ مؤرخ في ١٧ فبراير ٢٠١٤، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد ١١، مؤرخة في ٢٦ فبراير ٢٠١٤.

(١٦) المادة ٢٥ مكرر من القانون رقم ١٤ – ٠٨ مؤرخ في ٠٩ أوت ٢٠١٤، يعدل ويتمم الأمر رقم ٧٠ – ٢٠ المؤرخ في ١٩ فبراير ١٩٧٠، المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد ٤٩، مؤرخة في ٢٠ أوت ٢٠١٤.

(١٧) قانون رقم ١٤ – ٠٣ مؤرخ في ٢٤ فبراير ٢٠١٤، يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، عدد ١٦، مؤرخة في ٢٣ مارس ٢٠١٤.

(18) Ministère de l'intérieur et des collectivités locales, Allègement des procédures, site consulté le 23/02/2016, http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=27&s=4.

(١٩) صفية نسناس، تجسيد مشروع البلدية الذكية بالإدارة المحلية يتقدم على وقع النقائص، جريدة المحور اليومي، عدد يوم ٠٧ نوفمبر ٢٠١٥.

(٢٠). سليمة حفص، سباق ماراطوني لتحقيق حلم "الإدارة المحلية الذكية" بالعاصمة نهاية سنة ٢٠١٥، يومية الفجر، عدد ٠٥ أكتوبر ٢٠١٥.

(٢١). أحمد أمير، بدوي يسلم أول بطاقة تعريف وطنية بيومترية الكترونية، الجزائر اليوم، ٣١ جانفي ٢٠١٦.

(٢٢). وزارة الداخلية والجماعات المحلية، عصرنة المرفق العام، تم تصفح الموقع يوم ٢٠١٦/٠٢/٢٢،

http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=6&s=4

(٢٣). و.أ.ج، السيد بدوي يؤكد على أهمية تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، ١٤ جوان ٢٠١٥، *http://www.aps.dz/ar/algerie/17118*.

E-governance as a mechanism to improve the performance of local groups in Algeria

Prof. Dr. Bo Hunia Qawi
College of Law and Political Sciences- University Kasdi Merbah, Algerian
Researcher Abdel-Meguid Ramadan
College of Law and Political Sciences- University Kasdi Merbah, Algerian

Abstract

Improving the performance of local authorities in Algeria, requires practical mechanisms by developing human resources and linking them with the knowledge and technology through the universal use of e-administration. Which is an important way to improve staff efficiency and develop their performance.

Digital solutions have become, too, the fundamental pillars of the development of public administration, which is the central mechanism that serves citizens and catalyze the development at local level.

Algeria's efforts tend to pay attention to information technology and communication to be integrated with both public institutions and local administration. Thus, to develop the administrative functions, eliminate bureaucracy and improve services to citizens.

The citizen feels a certain degree of improvement in the performance of local government using the e-administration applications. However, to achieve the highest satisfaction levels, there is an urgent need for new acts of infrastructure development (connect all municipalities branches by the network of optical fibers), promoting facilities, and improving the methods of administrative transactions of officials.